ملحق الوقائع المصرية

العدد ٢٥ — الصادر فى يوم الخميس ١٧ رمضان سنة ١٣٧٨ (٢٦ مارس سنة ١٩٥٩)

(القاهرة فى ٥ يناير سنة ١٩٥٩)

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٤٤٠ الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٨ الخاص بالموافقـــة على اتفاق التجارة والدفع بين الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) واليابان ؛

قـــرر :

مادة وحيدة — ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاقا التجارة والدفع المعقودين بين الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) واليابان والموقعين فى ٨ نوفمبر ســـنة ١٩٥٨ ويسرى مفعولها اعتبارا من ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

حسين ذو الفقار صبرى

اتفاق تجارة ودفع

بين الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) واليابان

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) وحكومة اليابان ، رغبة منهما فى زيادة تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين وإنماء التجارة بينهما قد اتفقتا على ما يلى :

(المـادة الأولى)

(ا) تتم المدفوعات الخاصة بجميع العمليات الجارية بين الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) واليابان بالجنيه الاسترلينى أو بأى عملات أخرى حرة أو قابلة للتحويل يتفق عليها بين الحكومتين وفقا للقوانين واللوائح الخاصة بالتجارة والنقـــد الأجنبى المعمول بها أو التى قد يعمل بها فى بلد كل منهما .

(ب) يقصد بعبارة " العمليات الجارية " المشار اليها فى الفقرة السابقة العمليات التى تتناولها المـادة التاســعة عشرة (فقرة ط) من اتفاق صندوق النقد الدولى .

(ج) مع مراعاة موافقة السلطات المختصـة فى كل من الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) واليابان يجوز إجراء المدفوعات الخاصة بالعمليات الأخرى وفقا لأحكام الفقرة (ا) من هذه المـادة .

(المـادة الثانية)

تبذل حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اليابان أقصى جهدهما لزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين والاحتفاظ به فى أعلى مستوى ممكن .

ولهذا الغرض ألحقت بهذا الاتفاق قائمتان بالسلع التى يمكن تصديرها من كل من البلدين الى الآخر . إلا أن منح تراخيص الاستيراد والتصدير الخاصة بالسلع المبينة فى القائمتين الملحقتين بهذا الاتفاق تخضع للقوانين واللوائح الخاصة بالاستيراد والتصدير والمعمول بها أو التى قد يعمل بهـا فى كل منهما .

ولا يجوز تفسير هاتين القائمتين بأنهما تستبعدان تبادل سلع أخرى خلاف تلك الواردة بهما .

(المـادة الثالثة)

تعمل كل من الحكومتين على التأكد من أن السلع التى تســتوردها الجمهورية العربيـــة المتحدة (الإقليم المصرى) من اليابان والسلع التى تستوردها اليابان من الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) لا يعاد تصديرها دون موافقة سابقة من البلد الذى صدرت منه هذه السلع .

(المـادة الرابعة)

يجتمع ممثلون للحكومتين فى أى وقت بناء على طلب أى من الحكومتين للنظر فى حركة التجارة بين البلدين وتسهيلها ولأغراض أخرى يتم الاتفاق عليها بين الحكومتين .

(المـادة الخامسة)

يعمل بهذا الاتفاق من يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ويظل معمولا به لمدة سنة ويجدد تلقائيا لسنة أخرى مالم تخطر إحدى الحكومتين الحكومة الأخرى برغبتها فى إنهائه وذلك قبل انتهاء كل مدة سنة بتسعين يوما .

وإثباتا لما تقدم وقع الممثلان المفوضان للحكومتين هذا الاتفاق بموجب السلطة المخولة لهما لهذا الغرض .

حرر بالقاهرة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ من نسختين باللغة الانجليزية .

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة
(الإقليم المصرى)
حسن عباس زكى

عن حكومة اليابان
يوتاكاتسوشيدا

القائمة (١)

الصادرات اليابانية إلى الجمهورية العربية المتحدة
(الإقليم المصرى)

المنتجات الزراعية والمائية :

— الشاى .
— الأسماك المحفوظة والمملحة والمجففة والمدخنة .
— اللحوم والفاكهة والخضراوات المحفوظة .
— التبغ (أوراق) .
— جلوتامات الصوديوم .
— الأخشاب الصلبة والأبلاكاج .
— منتجات أخرى .

المنسوجات :

— غزل من الحرير الطبيعى والحرير الشعر .
— غزل من الحرير الصناعى (ريون و ريون مغزول) .
— خيوط حرير طبيعى .
— أقمشة من الحرير الطبيعى .
— أقمشة من الحرير الصناعى .
— صوف شعر صرف أو مخلوط
— غزل من الصوف الصرف أو المخلوط
— أقمشة من الصوف الصرف أو المخلوط
— تل ودانتلا وأقمشة مطرزة وأشرطة وقطيفة .
— أقمشة قطنية .
— أقمشة منسوجة من التيل ومنسوجات من الكتان .
— خردوات .
— ملابس ، جاهزة وأجزاؤها
— ملابس داخلية ، جاهزة وأجزاؤها .
— أربطة عنق
— منتجات أخرى .

منتجات كيماوية وصيدلية :

— ثانى أوكسيد التيتانيوم وأوكسيد التيتانيوم .
— مهمات حساسة للتصوير .
— أسمدة .
— عقاقير وأدوية .
— مواد صباغة .
— ألواح سليلويد .
— صودا كاوية ومسحوق تبييض .
— مواد طلاء .
— حبر للطباعة .
— يود .
— منتجات أخرى .

منتجات غير حديدية :

— منتجات من النحاس الأحمر والأصفر .
— أسلاك وكابلات كهربائية .
— منتجات مصفحة من المعادن الخفيفة .
— منتجات أخرى .

منتجات حديدية :

— ألواح حديد مجلفن .
— أسياخ وقوالب صب .
— قضبان مبطنة وألواح .
— أشرطة حزم .
— أنابيب كبيرة وصغيرة .
— قضبان سكة حديدية .
— أسياخ تسليح بجميع أنواعها .
— منتجات أخرى .

الآلات وقطع غيارها :

— مهمات متحركة للسكة الحديدية .

— سفن .

— سيارات وجرارات .

— آلات وأجهزة كهربائية .

— أجهزة لاسلكية متنقلة بما فيها أجهزة الترانسيستور .

— بطاريات .

— محركات الاحتراق الداخلى .

— آلات وأدوات زراعية .

— آلات نسيج .

— آلات صناعية .

— أدوات .

— أجهزة اتصال .

— أجهزة طبية ولطب الأسنان .

— كراسى .

— منتجات مصبوبة ومطروقة .

— دراجات ذات عجلتين وثلاث عجلات .

— آلات قياس من كافة الأنواع .

— أجهزة تصوير وغيرها من الأجهزة البصرية .

— ساعات يد وجيب وحائط .

— منتجات أخرى .

سلع متنوعة :

— أوان من الفخار والقيشانى .

— زجاج .

— أدوات مكتبية .

— مواد بناء .

— سلع صناعية من الفخار .

— منتجات معدنية للاستعمال اليومى .

— لعب أطفال .

— منتجات من المطاط .

— جلد وأصناف مصنوعة من الجلد .

— أصناف مصنوعة من السيلولويد والقلفونية الصناعية .

— حلى .

— أصناف من الخيزران والخشب .

— آلات موسيقية واسطوانات مسجلة وأدوات رياضية .

— أوراق .

— منتجات أخرى .

القائمة (ب)

صادرات الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) إلى اليابان

— قطن خام .

— قطن اسكارتو .

— فوسفات خام .

— ملح .

— جلبس .

— أرز .

— بترول .

— منجانيز .

— خامات الرصاص .

— خامات الزنك .

— خامات معادن أخرى .

— كتان .

— زيوت عطرية .

— أعشاب طبية .

— حنـــة .

— منتجات أخرى .

القاهرة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

مذكرة رقم ١ :

الى مستر يوتاكا تسوشيدا

السفير فوق العادة والمفوض لليابان

سيادة السفير

بالإشارة الى المادة الرابعة من اتفاق التجارة والدفع بين الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) واليابان الموقع بتاريخ اليوم أتشرف بأن أنهى الى سيادتكم بأنه قد تم الاتفاق بين حكومتينا على ما يلى :

يجتمع مندوبو الحكومتين خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٥٩ لإعادة النظر فى حركة التجارة بين البلدين ولمناقشة إمكانيات زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين الى أقصى حد ممكن .

وأكون ممتنا لسيادتكم إذا تكرمتم بتأييد ما تقدم نيابة عن حكومتكم .

وأنتهز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق احترامى .

وزير الاقتصاد

(إمضاء)

القاهرة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

مذكرة رقم ١ :

إلى السيد الوزير حسن عباس زكى

وزير الاقتصاد

الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى)

سيادة الوزير

أتشرف بأن أنهى الى سيادتكم استلام مذكرتكم بتاريخ اليوم ونصها كالآتى :

" بالإشارة الى المادة الرابعة من اتفاق التجارة والدفع بين الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) واليابان الموقع بتاريخ اليوم أتشرف بأن أنهى الى سيادتكم بأنه قد تم الاتفاق بين حكومتينا على ما يلى :

يجتمع مندوبو الحكومتين خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٥٩ لإعادة النظر فى حركة التجارة بين البلدين ولمناقشة إمكانيات زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين الى أقصى حد ممكن .

وأكون ممتنا لسيادتكم إذا تكرمتم بتأييد ما تقدم نيابة عن حكومتكم".

وأتشرف بأن أؤيد نيابة عن حكومتى الاتفاق الوارد فى المذكرة سالفة الذكر .

وأنتهز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق احترامى .

سفير اليابان

(إمضاء)

القاهرة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

مذكرة رقم ٢ :

إلى السيد الوزير حسن عباس زكى

وزير الاقتصاد

الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى)

سيادة الوزير

بالإشارة إلى اتفاق التجارة والدفع بين الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) واليابان الموقع بتاريخ اليوم أتشرف بأن أنهى الى سيادتكم بأنه قد تم الاتفاق بين حكومتينا على ما يلى :

عملا بالقوانين واللوائح المعمول بها بشأن التجارة والنقد الأجنبيين تعامل حكومة كل من البلدين العمليات الجارية بين بلدها والبلد الآخر والتى تجرى بشأنها مدفوعات بأى من العملات المنصوص عليها فى الفقرة (١) من المادة الأولى من اتفاق التجارة والدفع معاملة لا تقل رعاية عن تلك التى تمنح للعمليات المماثلة التى تبرم بين بلدها وأى بلد ثالث والتى يتم دفعها بنفس العملة وذلك فيما يتعلق بجميع التدابير الخاصة بالتجارة والنقد الأجنبيين .

وأكون ممتنا إذا تكرمتم سيادتكم بتأييد ما تقدم نيابة عن حكومتكم .

وأنتهز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق احترامى ما

سفير اليابان

(إمضاء)

القاهرة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

مذكرة رقم ٢ :

إلى المستر يوتاكا تسوشيدا

السفير فوق العادة والمفوض لليابان

سيادة السفير

أتشرف بأن أنهى إلى سيادتكم استلام مذكرتكم بتاريخ اليوم ونصها كالآتى :

" بالإشارة إلى اتفاق التجارة والدفع بين الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) واليابان الموقع بتاريخ اليوم أتشرف بأن أنهى إلى سيادتكم بأنه قد تم الاتفاق بين حكومتينا على ما يلى :

عملا بالقوانين واللوائح المعمول بها بشأن التجارة والنقد الأجنبيين تعامل حكومة كل من البلدين العمليات الجارية بين بلدها والبلد الآخر والتى تجرى بشأنها مدفوعات بأى من العملات المنصوص عليها فى الفقرة (١) من المادة الأولى من اتفاق التجارة والدفع معاملة لا تقل رعاية عن تلك التى تمنح للعمليات المماثلة التى تبرم بين بلدها وأى بلد ثالث والتى يتم دفعها بنفس العملة وذلك فيما يتعلق بجميع التدابير الخاصة بالتجارة والنقد الأجنبيين .

وأكون ممتنا إذا تكرمتم سيادتكم بتأييد ما تقدم نيابة عن حكومتكم".

أتشرف بأن أؤيد نيابة عن حكومتى الاتفاق الوارد فى المذكرة سالفة الذكر .

وأنتهز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق احترامى .

وزير الاقتصاد

(إمضاء)

الى السيد يوتاكا تسوشيدا

السفير فوق العادة والمفوض لليابان

القاهرة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

مذكرة رقم ٢ :

سيادة السفير

أتشرف بأن أؤيد نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) أنه خلال المحادثات التجارية الأخيرة تم الاتفاق بين حكومتينا على ما يلى :

(١) تجرى الحكومتان محادثات فى أقرب وقت ممكن لإبرام معاهدة تجارة وملاحة لإقامة التبادل التجارى والعلاقات البحرية وغيرها من العلاقات التجارية بينهما على أسس ثابتة وودية .

(٢) لحين إبرام المعاهدة المذكورة تراعى حكومة كل من البلدين أكبر رعاية ممكنة فى معاملة البلد الآخر عملا بمبدأ عدم التفرقة بينه وبين أى بلد ثالث فيما يتعلق بالقوانين واللوائح المعمول بها وذلك بالنسبة لما يلى :

(١) الرسوم الجمركية أو أية رسوم أخرى مفروضة على الاستيراد والتصدير أو متعلقة بهما وكذلك الإجراءات أو أى نظم أخرى متصلة بتخليص البضائع من الجمارك .

(ب) جميع الضرائب الداخلية أو الرسوم الداخلية الأخرى من أى نوع المفروضة على البضائع المستوردة أو المتعلقة بها .

(ج) جميع المسائل المتعلقة بالشحن والملاحة .

كما أتشرف برجاء سيادتكم التكرم بتأييد ما تقدم نيابة عن حكومتكم وأقترح أن هذه المذكرة ورد سيادتكم عليها يكونان اتفاقا بين حكومتينا فى هذا الشأن يصبح نافذ المفعول من تاريخ وصول رد سيادتكم .

وأنتهز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق احترامى ما

وزير الاقتصاد

حسن عباس زكى

إلى السيد حسن عباس زكى

وزير الاقتصاد — الجمهورية العربية المتحدة

(الإقليم المصرى)

القاهرة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨

مذكرة رقم ٣ :

سيادة الوزير

أتشرف بأن أنهى إلى سيادتكم استلام مذكرة سيادتكم بتاريخ اليوم ونصها كالآتى :

"أتشرف بأن أؤيد نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) أنه خلال المحادثات التجارية الأخيرة تم الاتفاق بين حكومتينا على ما يلى :

(١) تجرى الحكومتان محادثات فى أقرب وقت ممكن لإبرام معاهدة تجارة وملاحة لإقامة التبادل التجارى والعلاقات البحرية وغيرها من العلاقات التجارية بينهما على أسس ثابتة وودية .

(٢) لحين إبرام المعاهدة المذكورة تراعى حكومة كل من البلدين أكبر رعاية ممكنة فى معاملة البلد الآخر عملا بمبدأ عدم التفرقة بينه وبين أى بلد ثالث فيما يتعلق بالقوانين واللوائح المعمول بها وذلك بالنسبة لما يلى :

(١) الرسوم الجمركية أو أية رسوم أخرى مفروضه على الاستيراد والتصدير أو متعلقة بهما وكذلك الإجراءات أو أى نظم أخرى متصلة بتخليص البضائع من الجمارك .

(ب) جميع الضرائب الداخلية أو الرسوم الداخلية الأخرى من أى نوع المفروضة على البضائع المستوردة أو المتعلقة بها .

(ج) جميع المسائل المتعلقة بالشحن والملاحة .

كما أتشرف برجاء سيادتكم التكرم بتأييد ما تقدم نيابة عن حكومتكم وأقترح أن هذه المذكرة ورد سيادتكم عليها يكونان اتفاقا بين حكومتينا فى هذا الشأن يصبح نافذ المفعول من تاريخ وصول رد سيادتكم".

كما أتشرف بأن أؤيد نيابة عن حكومة اليابان بأنه قد تم الاتفاق بين حكومتينا على ماتقدم خلال المحادثات التجارية الأخيرة ولذلك فإن مذكرة سيادتكم وردى هذا يكونان اتفاقا بين حكومتينا يصبح نافذ المفعول ابتداء من تاريخ اليوم .

وأنتهز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق احترامى ،

سفير اليابان

(إمضاء)

بروتوكول

بالإشارة إلى اتفاق الدفع بين مصر واليابان الموقع بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وإلى اتفاق التجارة والدفع الموقع اليوم بين الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) واليابان اتفقت حكومة الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) وحكومة اليابان على مايلى :

(١) يظل حساب اليابان (الذى سيشار إليه فيما يلى " بالحساب ") والمفتوح وفق أحكام اتفاق الدفع بين مصر واليابان الموقع فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ مفتوحا لغاية ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ ويقفل فى نهاية نفس اليوم (بعد قيد جميع العمليات التى تمت فى هذا اليوم) .

(٢) استثناء من أحكام المادة الأولى من اتفاق التجارة والدفع بين الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) واليابان الموقع بتاريخ اليوم، تتم المدفوعات الخاصة بالعمليات المبينة فيما بعد عن طريق الحساب لغاية ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ :

(ا) العمليات التى صدرت أو ستصدر بشأنها تراخيص استيراد أو تراخيص تحويل العملة أو أية تراخيص أخرى مماثلة من أى من الحكومتين فى أو قبل ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ولا تزال هذه التراخيص معمولا بها فى هذا التاريخ على أنه لن يتم فى أو بعد ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ تحويل الدفعات النقدية والأقساط المؤجلة عن طريق الحساب .

(ب) العمليات الإضافية التى تجرى لتسوية الرصيد الصافى العام للحساب وفق الفقرة ٤ من هذا البروتوكول .

(٣) المدفوعات الخاصة بالعمليات الواردة فى الفقرة ٢ من هذا البروتوكول والتى لاتتم نهائيا فى أو قبل ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، تجرى وفقا لأحكام المادة الأولى من اتفاق التجارة والدفع بين الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) واليابان والموقع بتاريخ اليوم . ويجب إذن أن تجرى مفاوضات جديدة بشأنها بين الأطراف فى العمليات سالفة الذكر .

(٤) تقوم كل من الحكومتين وذلك فى أقرب وقت ممكن بعد ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ وكلما لزم بعدئذ ، بتقدير الرصيد الصافى العام للحساب فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ وتقوم باتخاذ التدابير اللازمة لتسوية هذا الرصيد المقدر بزيادة صادراتها .

(٥) تؤيد كلتا الحكومتين حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩ الرصيد الصافى النهائى للحساب فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ ويدفع البلد المدين دون تأخير الرصيد الصافى المؤيد على هذا النحو بالجنيه الاسترلينى أو دولار الولايات المتحدة بمجرد ما يطلب منه البلد الدائن ذلك .

(٦) يحدد البنك الأهلى المصرى نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة (الإقليم المصرى) وبنك اليابان نيابة عن حكومة اليابان بالاتفاق بينهما التدابير الفنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقات الواردة فى هذا البروتوكول.

(٧) يحل هذا البروتوكول محل أحكام المادة الرابعة من اتفاق الدفع بين مصر واليابان الموقع فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ والمذكرات المتبادلة المتعلقة به .

وإثباتا لما تقدم وقع المندوبان المفوضان عن الحكومتين ، على هذا البروتوكول بموجب السلطة المخولة لهما لهذا الغرض .

حرر بالقاهرة فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ من نسختين باللغة الانجليزية

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة

(الإقليم المصرى)

حسن عباس زكى

عن حكومة اليابان

يوتاكاتسوشيدا